محاربة المخدرات.

1.4. دور الأسرة في التصدي لآفة للمخدرات:

تعتبر الأسرة نواة المجتمع حيث تلعب دور أساسي في تنشئة أفراده تنشئة تتلاءم مع قيمه ومعاييره، فإذا كانت الأسرة متمثلة خاصة في الأبوين تقدم نماذج سلوكية إيجابية فإن هذا من شأنه أن ينشئ أفراد صالحين يحترمون قيم ومعايير مجتمعهم، وبالتالي سيكونون بمأمن من تعاطي المخدرات باعتبار أن استهلاكها يعتبر سلوك منحرف ينبذه المجتمع، أما إذا نشأ الفرد في أسرة يميزها التفكك والتصدع، والشجار الدائم بين الوالدين، وهو ما يشكل جوا مشحونا بالعنف وعدم الاستقرار داخل المنزل مما يدفع بالأبناء للهروب من هذه المشاكل بالتواجد خارج المنزل في الشارع، وهو ما يزيد من احتمال اختلاطهم بجماعات رفاق منحرفين، وكذا مروجي المخدرات، حيث يستغلون هؤلاء الأفراد الذين ينحدرون من أسر هشة، ويستغلون ظروفهم الاجتماعية والنفسية، فيصورون للشباب والمراهقين أن تعاطي المخدرات يجلب لهم النشوة، وينسيهم في همومهم ومشاكلهم التي يعانون منها، وغالبا ما يتم استغلال مثل هذه الحالات في مثل هذه الظروف والتغرير بهم، حيث يبدأ التعاطي في البداية كفضول وحب التجربة، خصوصا وأنه يوفر لهم في البداية بالمجان، وبتشجيع من جماعة الرفاق، ليتحول بعد تعود جسم الفرد عليه إلى ضرورة ملحة، ليدخل تدريجيا مرحلة الإدمان، حيث نجد العديد من مدمني المخدرات ينحدرون من أسر متفككة كانت تعاني من كثرة المشاكل والشجار بين الوالدين، لعدة أسباب أهمها الظروف المعيشية الصعبة التي عانتها هذه الأسر المتصدعة، وفي العديد من حالات مدمني المخدرات نجد أن أحد أفراد أسرهم سواء الأب أو أحد الإخوة من متعاطي المخدرات، وبالتالي قدم هؤلاء نماذج سلوكية سلبية اقتدى بها الأبناء والإخوة، حيث رسخت في أذهانهم أن تعاطي المخدرات يعتبر كمهرب وكحل ولو مؤقت للمشاكل التي يعانون منها، وسرعان ما يضيفون مشكل آخر أخطر إلى مشاكلهم الاجتماعية، وهو الإدمان على المخدرات، والخطير في الأمر أنهم بعد اعتيادهم عليها يسعون بشتى الطرق للحصول

عليها، حتى وإن كان ذلك عن طريق السرقة والاعتداء للحصول على المال لشرائها، وقد يتم استغلالهم من تجار المخدرات في عملية ترويجها، كل ذلك للحصول على جرعة من المخدر توقف الحاجة الملحة للجسم وما يصاحبها من ألم وصداع للحصول عليه، ولذلك على الأسرة، وعلى رأسها الأبوين تنشئة أبنائهم وفق أساليب تربوية سليمة، تتماشى مع تعاليم ديننا الحنيف، وقيم ومعايير المجتمع، وتوعيتهم بمخاطر تعاطي المخدرات، وتقديم النصح لهم، ومراقبة جماعة الرفاق الذين يخالطونهم، وتقديم نماذج سلوكية إيجابية لهم.

فالأسرة تعد أهم مؤسسات التنشئة الإجتماعية التي تؤثر في تكوين شخصية الفرد، ففيها يتعلم التحكم في رغباته، وكبت ميولاته التي لا تتوافق مع قيم ومعايير المجتمع، وعليه فإن أسس الضبط الاجتماعي تغرس بواسطة الوظيفة التربوية في محيط الأسرة، فعلى الأبوين الانتباه لسلوكيات أبنائهم، خاصة في مرحلة المراهقة، وملاحظة أي بوادر تدل على أن الأبناء في حالة تعاطي للمخدرات أو في طريقهم إلى ذلك، ولعل من بين هذه البوادر، مخالطة رفاق السوء، والتأخر في الدخول إلى المنزل، والتسرب من المدرسة دون سبب، والبدء بالتدخين... ولذلك على الأبوين التصرف بحزم وحكمة في نفس الوقت في مثل هذه الحالات لإنقاذ أبنائهم من الوقوع تحت طائلة تعاطي وإدمان المخدرات، كما يجب عليه توفير جو هادئ ومستقر داخل الأسرة قدر الإمكان، واتخاذ أسلوب الحوار لحل المشاكل العائلية، بعيدا عن الشجار والعنف.

2.4. دور المدرسة في التصدي لآفة للمخدرات:

تأتي المدرسة في المرتبة الثانية من حيث الأهمية في تنشئة الفرد، فيأتي دورها مكملا لدور الأسرة في تنشئة أفراد أسوياء فاعلين في مجتمعهم، فللمدرسة أثرها الفعّال في مختلف الجوانب النفسية والاجتماعية والأخلاقية والسلوكية للفرد، بحيث يكون في البداية مطبوعا على التعلم وتقليد النماذج

السلوكية التي تقدم له، والتي تتماشى مع القيم التي تسود مجتمعه، والتي تسمح له بالاندماج والتكيف فيه، ومن أولويات المؤسسات التعليمية نشر العلم والثقافة ومحو الأمية، ومن ذلك توعية وتحسيس التلاميذ من خلال الدروس المقدمة لهم بمخاطر المخدرات، خاصة إذا علمنا التزايد المستمر لأعداد متعاطي المخدرات من فئة التلاميذ، والتي غالبا ما تبدأ بالتدخين كنوع من الفضول وحب التجربة، لتتحول إلى تعاطي المخدرات بحثا عن النشوية، لتنتهي إلى مرحلة الإدمان، وعليه أصبح من الضروري المراجعة المستمرة للمناهج التعليمة لتتماشى مع العصر المعاش، مع التركيز على دور المعلم كفرد فاعل في تكوين شخصية التلميذ بشكل يكفل له التكيف الاجتماعي والنفسي السليم، ويضمن له التوافق مع معايير المجتمع الذي يعيش فيه، ليصب أخيرا في قناة وقايته من الانحراف والجنوح، ولعل ما تقوم به مصالح الأمن من شرطة ودرك وطني في قيامها بحملات تحسيسية بشكل دوري داخل المؤسسات التعليمية حول مخاطر المخدرات له دور فعال في توعية التلاميذ من مخاطر هذه السموم، ودعوة لهم للابتعاد عنها.

3.4. دور المسجد كآلية في التصدي للمخدرات:

يهدف الدين الإسلامي إلى حماية الفرد من كل ما يضره في نفسه وماله، ومن هذا المنطلق وردت العديد من الآيات التي تحرم كل ما من شأنه أن يفسد صحة وعقل الفرد، والقاعدة الشرعية أن كل ما يغيِّب العقل حرام، ولأن المخدرات بجميع أنواعها تسلب الفرد عقله ووعيه وتؤدي به إلى المهالك، وقياسا على ذلك فقد تم تحريمها من قبل علماء الدين، فلقد نجح التشريع القرآني في مكافحة الجريمة بشكل عام باعتبارها سلوك شاذ يهدد أمن الأفراد، فالمنهج الإسلامي يقوم في مكافحة الجريمة على أسلوبين رئيسيين، الأول هدفه منع وقوع الجريمة أصلا ويسمى الأسلوب الوقائي، والثاني يأتي بعد وقوعها، وهدفه منع تكرارها سواء من فاعلها أو من غيره وهو ما يسمى بالأسلوب العلاجي.

فيرتكز الأسلوب الوقائي في الإسلام على تقوية الإيمان لدى الفرد باعتباره ركيزة الدين الإسلامي فعندما يؤمن الفرد بالله، ويشعر ويعلم أنه مراقب في كل مكان وزمان، تتولد لديه رقابة ذاتية، والملاحظ أن الكثير من المنحرفين والمجرمين يغيب لديهم الوازع الديني، لذا يجب أن يركز أئمة المساجد في خطبهم ودروسهم على التوعية من مختلف الآفات الاجتماعية وعلى رأسها آفة المخدرات، وتحصين الأفراد منها بتلقينهم أسس ديننا الحنيف، ببيان ما يجب تجنبه والابتعاد عنه تحت طائلة العقاب أو ما يسمى بالحدود، مع التركيز على وجود مجال يعفي من هذا العقاب وهو باب التوبة الذي يبقى مفتوحا أمام المذنبين لتدارك أخطائهم وتصحيحه، والرجوع إلى الطريق المستقيم(منصور رحماني ،2006 ، ص194)

4.4. دور الجمعيات كآلية في التصدي للمخدرات:

تسعى الجمعيات في مجال مكافحة المخدرات جاهدة لتكثيف جهودها، والتعاون فيما بينها من أجل مواجهة هذه الآفة، التي تهدد كيان المجتمع الجزائري، خاصة أن هذا الآفة تفتك بالشباب الذي يمثل نسبة 70 بالمائة من السكان، والذي يعتبر رأس مال بشري ومحرك الاقتصاد الوطني ومستقبل البلاد، ولذلك يجب حماية هذه الشريحة الهامة من مخاطر المخدرات، ويتمثل دور الجمعيات خاصة الناشطة منها في مجال مكافحة المخدرات، بالتعاون مع مختلف المصالح الأمنية في القيام بحملات تحسيسية وتوعية لفائدة الشباب، وذلك من خلال عقد الندوات بحضور مختصين للتعريف بمخاطر هذه السموم، وتقديم النصح والإرشاد لمتعاطيها، إضافة إلى القيام بزيارات ميدانية خاصة المدارس ودور الشباب والنوادي لتوعية الشباب بانعكاسات تعاطي المخدرات على الفرد والأسرة والمجتمع ككل، وتسعى قدر الإمكان لاحتواء الشباب وانخراطهم في النشاط الجمعوي، خاصة منهم المتشافين من هذه الآفة حتى يكونوا أمثلة حية لما مروا من تجربة التعاطي والإدمان، وتقديم النصح للشباب.

5.4. دور الإعلام كآلية في التصدي للمخدرات:

تعد التوعية الإعلامية من بين أفضل الآليات المستخدمة للتصدي لآفة المخدرات والإدمان عليها، فلإعلام له أدوار مختلفة قد تكون إيجابية تهدف إلى مكافحة المخدرات، لكنها قد تكون سلبية تروج لها بدلا من التصدي لها، وقد سمحت تقنيات الاتصال الحديثة بالسيطرة على عملية تدفق المعلومات، وذلك بتقليص البعد الزمني والجغرافي، بحيث أصبحت وسائل الإعلام تخترق الحدود وتعبر القارات (عمر لخميسي، 2006، ص96)

ومن بين وسائل الإعلام نجد الصحافة المقروءة المطبوعة والالكترونية، والتي تتشكل مصدر اتصال يومي مباشر مع الجمهور، مهمتها نقل الأخبار والرأي والتحليل، وتؤدي الصحافة دورها في إطلاع قرائها على مستجدات الحياة، والمخاطر المختلفة التي تهدد عيشهم، وطمأنينتهم ومستقبلهم، وفيما يخص المخدرات تعرف الجمهور بمخاطرها وتبعات تعاطيها، وأخطار انتشارها، وذلك بنشر تقارير صحفية عن ذلك، وكذا تقديمها لأخبار حول مختلف الجرائم التي تحدث في المجتمع الجزائري والتي تكون مرتبطة بالمخدرات بشكل مباشر أو غير مباشر، فغالبا ما تكون جرائم القتل والاغتصاب والسرقة والاعتداء على الأشخاص والممتلكات تحت تأثير المخدرات، كما أن عرضها لأخبار توقيف عصابات المتاجرة بالمخدرات تعزز دور الأمن في القضاء على الجريمة، كما أنها بذلك تورد مصير أفراد العصابة الملقى القبض عليهم، حيث يتم ذكر العقوبات الصادرة في حقهم، والتي عادة ما تتميز بالشدة، وهذا ما يعزز الردع العام، الذي له جانب لا يستهان به في مكافحة المخدرات، فهي بذلك ترفع من نسبة الوعي لدى أفراد المجتمع خاصة المراهقين والشباب، سواء المدمنين أو الذين هم في مراحلهم الأولى للتعاطي، أو أولئك الذين يفكرون أو يودون تعاطي مثل هذه السموم.

وإذا تحدثنا عن وسائل الإعلام المرئية كالتلفاز، فهو يلعب دور مهم في توعية الشباب والوقاية من المخدرات عن طريق بث مختلف الأخبار والبرامج والحصص المناهضة للمخدرات، حيث تعرض تقارير لصور حية لمخاطر المخدرات، وما تفعله بمتعاطيها، وذلك بتقديم حالات لأفراد متعاطين والأوضاع التي وصلوا إليها، لتكون شاهدا حيا عن الآثار المدمرة للمخدرات والإدمان عليها، وتدعم ذلك بآراء المختصين من أطباء ورجال قانون ورجال أمن وأئمة، حول مخاطرها وضرورة الابتعاد عنها، لما يترتب عنها من انعكاسات سلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ككل، وتجدر الإشارة هنا إلى الدور الفعال الذي تلعبه مختلف القنوات التلفزيونية التي تعرض بشكل متكرر الرقم الأخضر للشرطة والدرك الوطني من أجل تبليغ مصالح الأمن في حالة وقوع جرائم أو مشاهدة سلوكيات منحرفة، وهو ما من شأنه أن يعزز الأمن الجواري، وينشر ثقافة التبليغ لدى المواطنين عن مختلف الجرائم والسلوكيات المنحرفة، ومن ذلك التبليغ عن نشاط مروجي المخدرات، وهو ما يسهل القبض عليهم، وبالتالي الحد من خطورتهم والتقليل من عدد ضحاياهم.

فالتوظيف والتخطيط الجيد لوسائل الإعلام والمعلومات لمواجهة الظاهرة، والحد من انتشارها يشمل الجوانب التالية:

_ الوقاية الأولية وهي التي تستهدف منع وقوع التعاطي أصلا.

_ الوقاية الثانوية أو ما يسمى كذلك بالوقاية من الدرجة الثانية، وهي التي يقصد بها التدخل العلاجي المبكر لوقف التمادي في التعاطي.

_ الوقاية من الدرجة الثالثة ويقصد بها وقاية المدمن من التدهور الصحي.

وحتى يتأتى للإعلام الوصول إلى تحقيق أهدافه ينبغي عليه وضع إستراتيجية إعلامية محددة المعالم لمكافحة الإدمان بالتعاون والتنسيق بين مختلف أجهزة الإعلام والجهات المعنية، وتحديد الأهداف المرجوة

بدقة، وتقسيمها مرحليا وزمنيا، وكذا الاستعانة بخبراء في شتى المجالات المرتبطة بالظاهرة (سمير محمد حسن، 2001، ص11).

6.4_ العلاج كآلية لمحاربة تعاطي المخدرات والإدمان عليها:

يفرَّق في العلاج بين العلاج الطبيعي والعلاج المتكامل، وإعادة الاستيعاب الاجتماعي، بحيث أن العلاج الطبيعي هو أول خطورة للدخول في العلاج المتكامل، وينقسم العلاج الطبيعي إلى ثلاثة مراحل، أولها إجراءات ذات طبيعة إسعافية لمواجهة بعض حالات التسمم الحادة جراء تناول المخدرات والإفراط فيها، وتأتي بعدها كمرحلة ثانية إجراءات تطهير البدن، أو ما يسمى أيضا بسحب المخدر، وكل هذه الإجراءات تتوقف على نوع المخدر، وحالة مستهلكه، للوصول للمرحلة الثالثة، وهي مرحلة علاج المضاعفات الصحية التي تصيب بعض المدمنين مثل سوء التغذية.

أما العلاج المتكامل فيتكون من ثلاثة عناصر، العنصر الطبي الذي يقوم على مبدأ الفطام التدريجي للمدمن من المخدر، وسد المسالك العصبية التي يسلكها المخدر، إضافة إلى العنصر النفسي، وهو العلاج السلوكي للإدمان والذي يتطلب تعاونا وثيقا بين المدمن والعلاج والعنصر الاجتماعي، وهدفه إعادة تأهيل المدمن، وإعادة إدماجه في المجتمع.

أما المرحلة الثالثة يأتي دور الاستيعاب الاجتماعي، والذي يرتكز على إعادة إدماج المدمن في المجتمع، وإرجاع له مكانته فيه، بواسطة العمل والنشط وسد وقت الفراغ (نواصر العايش، 1999، ص53).

ولهذا فقد يؤمر بالعلاج بناءا على أمر من المحكمة تطبيقا لأحكام القانون التي تحبذ التدابير العلاجية بدلا من العقوبة، وذلك بعد التأكد أن المدمن مريض ومجرم في آن واحد، والعقوبة وحدها لا

تكفي لاسترجاعه، ويختلف العلاج من مدمن لآخر حسب تشخيص الطبيب المختص، وحسب نوعية المخدر، ومدة الاستهلاك، ودرجة الإدمان.

ويتطلب العلاج تكفلا بالمدمن على المدى الطويل، على كل المستويات النفسي والاجتماعي والمهني، ويجب أن يتم العلاج عن إرادة واعية للمدمن، وليس مفروضا من الغير، فعندما يقرر المدمن الإقلاع عن تناول المخدرات من تلقاء نفسه، تتولد لديه إرادة قوية وصلبة لمقاومة المخدرات، وعدم العودة إليها ويتحمل كل الآلام الناجمة عن إقلاعه عن تعاطيها، وما يحدثه هذا التوقف من مضاعفات.

وباعتبارها ظاهرة تنم عن سوء أحوال متعاطي المخدرات جسديا، معنويا، اجتماعيا واقتصاديا، تم التوصل إلى أن المدمن مريض قبل أن يكون مجرما، ومن هذا المنطلق تم إعطاء الأولوية للتدابير العلاجية والوقائية على تطبيق الجزاءات القانونية.

لذلك أعطى المشرع الجزائري الحق لقاضي التحقيق وقاضي الأحداث في إخضاع المتهمين بجرم الاستهلاك الشخصي للمخدرات أو المؤثرات العقلية لعلاج مزيل للتسمم، مع مجموعة من تدابير المراقبة الطبية إذا ثبت في تقرير طبي أن حالتهم الصحية تستوجب علاجا طبيا، ولا يتوقف هذا العلاج إلا بأمر من الجهة القضائية التي أمرت به.

هذا التدبير كذلك يضمنه قانون حماية الصحة وترقيتها في المادة 250 منه والتي نصت على أنه "يمكن أن يأمر قاضي التحقيق أو قاضي الأحداث بإخضاع الأشخاص المتهمين بارتكاب الجنحة المنصوص عليها في المادة 245، لمعالجة مزيلة للتسمم، تصاحبها جميع تدابير المتابعة الطبية، وإعادة التكييف الملائمة لحالتهم، إذا ثبت أن حالتهم الصحية تستوجب علاجا طبيا".

أما عن الوقاية من آفة المخدرات فهي ترتكز أساسا على جانب التوعية بشتى الوسائل الإعلامية والتربوية، وعقد الندوات والمؤتمرات، وكذا توفير العمل للشباب للتقليص من أوقات الفراغ لديهم،

وتشجيعهم على الرياضة وتوفير المرافق الضرورية لذلك، والتكثيف من النشاطات في دور ومراكز الشباب، وتسخير قدر أكبر من الاهتمام بالشباب والبحث عن حل لمشاكلهم، من أجل تحقيق استقرارهم النفسي والاجتماعي، وإبعادهم قدر المستطاع عن عالم المخدرات (نواصر العايش، 1999، ص74).

وباعتبار أن الوقاية هي الإستراتيجية المثلى لمكافحة آفة المخدرات، فتجنب الداء خير من الإصابة به وعلاجه، فإن البرامج المعدة لها تتضمن الترهيب من استهلاك المخدرات، والتعريف بمخاطرها، والترغيب في الإقلاع عنها، وذلك لن يتحقق إلا بالاهتمام بالشباب، وتعزيز قدراتهم الفكرية والاجتماعية، وتقوية ثقتهم بأنفسهم، وتحسيسهم بأهمية دورهم في المجتمع.

وحتى تتكون قناعة لدى الشباب في ترك المخدرات ومعرفة مخاطرها، يجب تمكينهم من توظيف قدراتهم ومهاراتهم في بناء أنفسهم والتكفل بأسرهم، هذه الأسر التي يجب عليها هي الأخرى أن تصبح عنصرا فعالا في التأثير على الفرد والمجتمع لأنها نواته، وأي خلل يصيبها ينعكس سلبا عليه، مما يستوجب الاعتناء بالأسرة، فعلى الوالدان أن يكونا قدوة حسنة لأبنائهم من خلال ما يقدمانه لهم من تنشئة أسرية سليمة وسوية، وكذا من خلال سلوكياتهم معهم ومع باقي أفراد المجتمع، ذلك أن سلوكيات الأفراد ما هي إلا إعادة إنتاج للسلوكيات التي تلقوها داخل أسرهم خصوصا من طرف الوالدان.

وفي هذا الصدد نشير أن سلوك تعاطي المخدرات هو اختيار فردي يقدم عليه الفرد متأثرا بعوامل نفسية، اجتماعية، اقتصادية... حيث ينظر إليه البعض أنه لا يعتبر مرض بالمعنى الحقيقي الذي يصيب البدن في مختلف أعضائه، بل سلوك منحرف له أضراره النفسية، الاجتماعية، والصحية على الفرد المتعاطي، ويمتد تأثيره إلى غيره، ومن ثم المجتمع، فأفراد المجتمع هم المقصودين بالحماية، والوقاية من شرور المخدرات، لأنهم هم المستهدفون، وخاصة ضعاف الشخصية منهم، وهم المقصودين من طرف تجار المخدرات، حتى يدخلوهم عالم المخدرات، ويسلبوا عقولهم، ويحدوا من قدراتهم العقلية في تسير

شؤون أسرهم وأدائهم لمسؤولياتهم المختلفة، ولذلك فلقد عمدت الجزائر إلى تبني الطرق الوقائية والقمعية المجدية في مجال مكافحة المخدرات، وعززت التعاون الدولي والعربي في هذا المجال، لتجنيب الشباب الجزائري الآثار الوخيمة لهذا الآفة، والعمل على التكفل أمثل بالشباب المتعاطي للمخدرات بتوفيرها إمكانيات مادية وبشرية تسعى لإعادة إدماج المدمنين على المخدرات من خلال علاجهم، وإعادة إدماجهم كأفراد فاعلين في المجتمع، وخير دليل على ذلك هو مراكز مكافحة المخدرات المنتشرة عبر التراب الوطني، التي تحمل على عاتقها هذه المهمة، وفي إطار الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية، والرامية للتصدي لهذه الآفة والحد من انتشارها تم تأسيس الديوان الوطني لمكافحة المخدرات، والذي أخذ على عاتقه الوقاية من المخدرات، والحد من انتشارها في الجزائر، ومن بين ما حققه هذا الديوان إنشاؤه لمخطط وقائي وطني في 23 جوان من سنة 2003، كان الهدف من ورائه صياغة قانون جديد لمكافحة المخدرات، وبالفعل تبنت الحكومة الجزائرية هذا المخطط الذي انبثق عنه القانون 04/18 والذي يعمل الديوان على تحقيقه بالتعاون مع 15 وزارة من بينها الصحة والسكن، وزراة العدل، وزارة الشباب والرياضة، وزراة العمل والضمان الاجتماعي، وزارة التربية والتعليم، ومصالح الأمن بمختلف تخصصاتها، والجمارك الجزائرية، وحوالي 100 جمعية وطنية مهتمة بمكافحة المخدرات (جريدة الشروق، 2017).

7.4_ المركز الوسيط لعلاج المدمنين _ خميس مليانة_ ولاية عين الدفلى (نموذج)

هناك حالات من المدمنين الذين يقررون التوقف عن تعاطي المخدرات لأسباب متعددة، فيلجؤون إلى مراكز متخصصة لعلاج المدمنين، وهذا في حد ذاته خطوة كبيرة نحو التشافي من الإدمان، لأن المدمنين غالبا ما يخفون وينكرون إدمانهم أمام الأفراد المحيطين بهم، وأمام أفراد أسرتهم خوفا من الوصم والتمييز والنبذ والازدراء، وبالتالي اعترافهم بأنهم يعانون من مشكلة الإدمان، ورغبتهم في علاج هذا المشكل يعتبر مكسب على الصعيد النفسي، وخطوة جد ايجابية لحل هذه المشكلة، وتجدر الإشارة أنه ليس كل من تقدم للعلاج نجح في مواصلته لغاية تشافيه من الإدمان، وهذا نتيجة لصعوبة ذلك على

الصعيد الجسدي وعلى الصعيد النفسي، وفيما يلي نتحدث عن أحد المراكز الذي أنشأته الدولة لعلاج المدمنين.

تعريف بالمركز الوسيط لعلاج الإدمان خميس مليانة:

المركز الوسيط لعلاج المدمنين على المخدرات والكحول المتواجد في خميس مليانة بدأ عمليا في شهر جويلية 2015، هذه المؤسسة التي تقدم العلاج الطبي، النفسي والاجتماعي هي الوحيدة على مستوى ولاية عين الدفلى التابعة لمديرية الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات ، تحت إشراف وزارة الصحة، وهو واحد من بين 54 مركز متواجد على المستوى الوطني، يهدف المركز إلى علاج حالات الإدمان على المخدرات والكحول، إذ يشمل جميع شرائح المجتمع، كما يستقبل كل من يرغب في الاستعلام حول موضوع الإدمان.

أهم الخدمات التي يقدمها المركز:

الإعلام والاتصال، توفير الاستقبال الجيد، ضمان السرية التامة للمدمن، التحضير والقيام ببرامج الوقاية من مخاطر المخدرات، التكفل الطبي والنفسي " العلاج الفردي والمقابلات العائلية"، جلسات العلاج الجماعي، جلسات دينية مع أئمة، حصص العلاج الوظيفي فردية وجماعية، علاج إزالة التسمم في إطار النظام الداخلي، المساعدة والمراقبة الإجتماعية، استشارات قانونية، يتوفر المركز على مرافق للتسلية، العلاج المجاني.

فالمركز الوسيط لعلاج المدمنين يفتح أبوابه لاستقبال كل شخص أراد الحصول على معلومات أو الاستفسار عن ظاهرة المخدرات وإدمانها، وفي حالة ما إذا كان الشخص مدمنا وله الرغبة في العلاج وذلك بمحض إرادته، فإن المركز يتكفل بمتابعة حالته عن طريق إتباع الخطوات التالية:

_ يتوجه إلى مكتب الاستقبال: حيث يضمن له المكلف بالاستقبال العلاج في سرية تامة وذلك بإضفاء جو من الطمأنينة والراحة بغرض تحفيزه على متابعة العلاج.

_ الطبيب المتكفل: الذي يقوم بفحص المدمن وتشخيص حالته لتقديم له وصفة طبية على حسب الحالة الصحية، وبعدها تعطى له بطاقة خاصة بالمواعيد للمتابعة، ويتم فتح له ملف خاص به من قبل المكلف بالاستقبال.

_الأخصائي النفساني: يتمحور دوره في الإصغاء إلى المشاكل النفسية للمدمن، ويعمل على صنع نوع من الاستقرار النفسي لديه.

_ الأخصائي الإجتماعي: بعد استقرار الحالة والتخلص من السموم يعمل الأخصائي الإجتماعي على إعادة تأهيل والإدماج الإجتماعي، والذي يتمثل في مرافقة المدمن وإعادة بناء علاقات اجتماعية تساعده على بناء حياته من جديد، من حيث " إكمال مشواره الدراسي ، الحصول على شهادة الكفاءة المهنية ، محاولة الحصول على منصب عمل ، القيام بنشاط ثقافي أو نشاط رياضي ...".

_ المستشار القانوني: يقوم بتسهيل المعاملات الإدارية وحل المشاكل القانونية للمدمن، وكذلك تعريف المدمن بحدود القانون في الحيازة والمتاجرة واستهلاك المخدرات، أو مؤثرات عقلية أخرى " شرح القانون 04-08 ".

_ وسائل الترفيه: يتوفر المركز كذلك على مرافق للتسلية، تنظيم رحلات ترفيهية " حديقة التسلية بن عكنون، الشريعة – البليدة– ، الآثار الرومانية –تيبازة–"، ممارسة أنشطة رياضية " كرة القدم ، كرة اليد ، كرة السلة...".

تجدر الاشارة إلى أن ما تم ذكره حول المركز من معلومات كان من خلال المطوية التعريفية للمركز.